

في تاريخ الثورة

الرأي العام مصطلح شائع ومتداول على ألسنة الكتاب والباحثين، وكثيرا ما يستعمله الساسة والصحفيون، ويرد في كل المناقشات اليومية حتى في أبسط الأمور التي يحياها الناس.

أصبح الرأي العام عنصرا هاما في حياة البشرية لأنه تحول إلى قوة ذات أثر كبير في حياة الناس، فهو الذي يبني الشهرة و يهدمها و هو الذي يدعم الساسة للوصول إلى مناصب المسؤولية، و الاحتفاظ بها، و القيام بدورهم فيها مثل إصدار القوانين و اتخاذ القرارات الحاسمة. كما أنه هو الذي يرفع التقاليد الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية أو يتنكر لها. وقد تحول الرأي العام إلى قوة مؤثرة في مجتمعنا الدولي الحديث، مما انعكس بوضوح على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذا و قد اهتم الباحثون أيضا بالرأي العام اهتماما كبيرا، و رغم اختلافهم في تعريفه إلا أنهم أجمعوا على أهميته، ولهذا تعددت التعريفات التي وضعها الباحثون في جميع التخصصات، في علم السياسة وعلم النفس الاجتماعي، ولا نجد بينهم اتفاقا ولو بسيطا حول معنى دقيق ومحدد لهذا المصطلح، فاستعملوه بدلالات مختلفة حسب حاجة كل واحد منهم و اتجاهاته^(*).

أ.أحمد منغور

**الرأي العام الفرنسي
وعلاقته بالجزائر
خلال السنوات
الأولى من الثورة
التحريرية.**

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

1- الرأي العام لغة:

يتكون مصطلح الرأي العام من كلمتين هما الرأي و العام. فكلية الرأي قد جاء تعريفها في لسان العرب على أنها من الرؤية بالعين. التي تتعدى إلى مفعول واحد، وأما إذا كانت بمعنى العلم فإنها تتعدى إلى مفعولين.

و معنى هذا أن الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد هو الإبصار عن طريق البصر. و أما الرأي بمعنى العلم دلالة على التفكير و التدبير عن طريق إعمال الفكر و العقل، و يتعدى ذلك إلى مفعولين هما التفكير ثم المعالجة أي إصدار حكم أو قرار.⁽¹⁾

جاء كذلك في المعجم العربي الميسر أن الرأي هو استقرار الظن و الاعتقاد قولاً أو كتابة و الإصابة في التدبير، أي الحكمة. و أما العام فهو الشعب أو عامة الناس، و إذا جمعت الكلمة مركبة - الرأي العام - دلت على رأي الشعب كله أو جله في قضية من القضايا السياسية أو غيرها.⁽²⁾

في المعجم العربي الأساسي فالرأي جمع آراء، ما اعتقده الإنسان و رآه، و هو حكم و تقدير لعمل أو موقف لشخص معين. و الرأي العام هو وجهة نظر الجماهير.⁽³⁾

هكذا جاءت تعاريف هذا المصطلح في المعاجم و القواميس اللغوية، سواء العربية أو الأجنبية منها، إما مفصلة لمفهوم و معنى كل كلمة على حدة أو العبارة كما هي مركبة بمعنى شامل و واحد.

ب- الرأي العام اصطلاحاً.

يرى بعض الباحثين أنه يمكن فهم مصطلح الرأي العام من خلال تحديد مفهوم و مدلول الكلمتين اللتين تركبه، فالرأي هو تعبير عن وجهة نظر معينة اتجاه مسألة تحمل الظن و التخمين ... و هو استجابة لفظية تعكس اتجاهها معيناً نحو مسألة معينة طابعها الجدل و المناقشة.

فكلمة أرى تشير دائماً إلى تعبير عن وجهة نظر بصدد أمر يحتمل المناقشة و الآخذ و الرد. و أما وصف الرأي بأنه عام، فيشير إلى الشمول الناتج عن وجود الجماعة من الناس الذين يتعلق بهم ذلك الرأي العام.⁽⁴⁾

كما جاء معنى الرأي العام في المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة بأنه عبارة عن مجمل الأفكار و المفاهيم حول مواقف و أحداث و ظواهر اجتماعية قامت بها جماعة أو جماعات من الناس، كاستنكار أو استهجان أو إقرار. و قد يتشكل الرأي العام بطريقة عرضية بواسطة المؤسسات أو المنظمات أو الجمعيات أو النقابات المهنية أو الطبقية. كما قد يتشكل عن طريق خبرة الناس العملية و بما لديهم من أعراف و تقاليد و عقائد مؤيدة أو معارضة.

* د. محمد منير حجاب، أساسيات الرأي العام، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر: 1998، ص 11.

¹ جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، مج 4، دار صادر للطباعة و النشر، بيروت: 1990، ص 291.

² د. أحمد زكي بدوي، المعجم العربي الميسر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، ص 394.

³ أحمد العابد و آخرون، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، لا روس: 1989، ص 495.

⁴ أحمد محمد أبو زيد، سيكولوجية الرأي العام و رسائله الديمقراطية، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، ص 27.

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

و يبرز دائما رأيان اتجاه أية قضية من القضايا، و يختلف الرأيان و يتناطحان و يحاول كل منهما استبعاد الآخر، و الاثنان يعكسان مصالح المستغلين و المستغلين.⁽⁵⁾

من خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم الرأي العام متنازع عليه و لا يوجد اتفاق تام بين أصحاب التنظير، فهو لا يزال قابلا للجدل، و هناك آراء عديدة عن الرأي العام و تعريفات مختلفة له.

غير أن المقصود بعلاقة الرأي العام الفرنسي بالجزائر هو البحث عن موقع الجزائر في اهتمامات الفرنسيين بصفة عامة من خلال التطورات التي تتحدث عن رد فعل الرأي العام حولها، و مدى تأثره بها. و ليس المقصود به التطرق إلى العلاقات المختلفة، التاريخية و السياسية و الفكرية و الثقافية و غيرها، و لكن إلى العلاقة المباشرة القائمة بين هذا الرأي و الجزائر من خلال ذلك الاحتكاك مع الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا؛ هذه الهجرة التي ازدادت أكثر بعد الحرب العالمية الأولى. لذلك لم تعد هذه البلاد بالنسبة للفرنسيين في فرنسا مجهولة و اكتشافتها لا يتم عن طريق السفر إليها أو من خلال قراءة القصصات الصحفية والبيانات المختلفة و إنما أصبحت واقعا حقيقيا وميدانيا.⁽⁶⁾

و من الصعب جدا معرفة الرأي العام و قياس تياراته وردود فعله و مواقفه من الجزائر، خلال هذه الفترة، لأن الفرنسيين كان يعرف عنهم أنهم لا يهتمون بالقضايا الخارجية بقدر إهتمامهم بالأوضاع الداخلية، حيث يبدو ذلك من خلال أحداث الهند الصينية و الأوضاع في تونس و المغرب. و بالتالي فإن إهتمام الرأي العام الفرنسي بهذه القضايا الخارجية لم يكن إلا في جزئية صغيرة تتعلق بالنظام الكولونيالي، الذي اغرق البلاد في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و بالتالي فإن هزيمة "ديان بيان فو"، بقدر ما كانت إهانة فقد ما أراحت الفرنسيين. أما بالنسبة لتونس و المغرب، فيبدو أيضا أن الفرنسيين لم يكونوا على دراية تامة بما كان يجري فيهما، حيث كان ثلث الذين شملهم استطلاع الرأي الذي قام به المعهد الفرنسي للرأي العام صامتين و لم يبدوا أي موقف، والباقي، منهم 11 % يوافقون على اللجوء إلى استعمال القوة في البلدين للاحتفاظ بهما، و بالمقابل 16 % منهم يؤيدون الاستقلال التام للمغرب و 17 % منهم لتونس، و 13 % مع الاستقلال الذاتي للمغرب و 15 % بالنسبة لتونس، و ما بين 14 % و 15 % يصرحون أنهم مع تغيير السياسة المتبعة في التعامل مع هاتين المسألتين عوض

تغيير القانون الخاص بهذين البلدين، في ظل نظام الحماية.⁽⁷⁾

و كما هو ملاحظ فإن هذا الاستطلاع يبين بوضوح الانقسام و الاختلاف العميق

⁵ عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة: 2000، ص 376.
⁶ Angelei, Jean-Paul, L'opinion française et l'Algérie de 1930 à travers la presse et le livre, Thèse de 3ème cycle Histoire, Université de Paris X Nanterre, 1972, p 164.
⁷ Sondage, Revue de l'Opinion publique, de 1954, N° 04 p 12, cité par: Gautier Anne, L'opinion publique métropolitaine et la guerre d'Algérie (nov.1954-jan.1956), université de Paris X Nanterre 1988, p12.

بين الفرنسيين. و أمام تلك الصعوبات رأينا أنه من الأحسن تتبع اهتمام الرأي العام الفرنسي بالجزائر و بما يجري فيها (الثورة) من خلال المناقشات البرلمانية، و من خلال الصحافة الصادرة آنذاك ثم بعض استطلاعات الرأي التي أمكن الحصول عليها من خلال بعض الدراسات التي تحصلنا عليها.

1- الجلسات و المناقشات البرلمانية:

إن أهمية البرلمان في دراستنا هي معرفة مكانة الجزائر في المناقشات التي وقعت خلال الأحداث الهامة التي حركت الرأي العام الفرنسي، و بالتالي تأثر البرلمان بهذه الأحداث و دوره في التأثير على الرأي العام، بل تتبع بعض تياراته الممثلة داخل البرلمان.

أما الأهمية الثانية فتتمثل في كون الجزائر ممثلة بعدة نواب، و بالتالي كان من المفروض أن تكون حاضرة في كل المناقشات و الجلسات حيث نذكر هنا عدة شخصيات جزائرية و أوروبية مثل: محمد الصالح بن جلول و مصطفى بن أحمد، و قاضي علي و جاك شوفاليي و ريني ماير و غيرهم.

و الأهمية الثالثة هي أنه خلال المناقشات و التدخلات حول بعض القضايا، و التي يحاول كل متدخل أن يقدم الحجج و الدلائل، و التبريرات، نستطيع من خلالها استنتاج مواقف هذه التيارات الممثلة داخل البرلمان.⁽⁸⁾

و معلوم أن جلسات و مناقشات البرلمان كانت تصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية كملحق خاص منفصل عن القوانين والمراسيم و اللوائح الصادرة عن الهيئات التشريعية و التنفيذية، هكذا أمكننا ملاحظة موضوع الجزائر بصفة عامة من خلال عدة زوايا تدل كلها على الاختلاف الكبير الموجود بين التيارات الموجودة داخل البرلمان. خلال المناقشات تتكرر المشاهد التالية، الانتقادات و المساندة و التأييد عن طريق التصفيق من هنا و هناك. و المسألة خاصة حول بعض القضايا الشائكة. من الطبيعي أن تكون هناك انتقادات داخل البرلمان، لأن أعضاء البرلمان تعرض عليهم مشاريع قوانين و مطلوب منهم مناقشتها و إبداء الرأي فيها و انتقادها بحذف أجزاء منها أو تعديلها أو الإضافة أو رفضها جملة.

و أما المساندة و التأييد فهذا إذا كان المتدخل يمثل نفس التيار أو إذا كان يتقاطع مع نفس التوجه حول مسألة معينة حتى و إن كان هو من أقصى اليمين و كانت نظرة الآخرين في نفس الاتجاه من أقصى اليسار، هذا لا يهم.

و أما المسألة، فهي تلك الأسئلة الموجهة إلى الحكومة أو أحد وزرائها، حسب دائرة الاختصاص لتقديم تفسير لها، أو توضيحها أو الإجابة عن قضية وقع حولها جدل لدى الرأي العام، ولم تكتمل بعد جوانبها مثلما حدث مع قضية اختفاء "موريس أودان" مثلا: حيث كان أعضاء من الكتلة البرلمانية الشيوعية يرددون سؤال: "أين هو

⁸ Angelei, jean-paul, , op,cit p 308.

أ.أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

(أودان)؟"، "قولوا لزوجته أين هو؟!"، خاصة عندما كان الوزير الحاكم العام لأكوست يلقي كلمته.⁽⁹⁾

و كان ذلك في سبتمبر 1957، عندما فرضت المجموعة البرلمانية الشيوعية بفضل الأغلبية داخل البرلمان، مساءلة الحكومة حول هذه القضية. كما يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان التصويت بالثقة، عند وقوع أزمات، مثل ما حدث لحكومة مانداس فرانس، التي سحب البرلمان منها الثقة في فيفري 1955.⁽¹⁰⁾

إذن ففي ما يتعلق بموضوع الجزائر أو الثورة الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي خلال المرحلة الممتدة ما بين نوفمبر 1954 إلى ماي 1958 فيمكن حصرها في ثلاث قضايا هي: السلطات المدنية، و الجيش و التجاوزات المرتكبة في الجزائر و التي سميت باسمها في ما بعد و هي قضية التعذيب.

فيما يخص السلطات المدنية، نجد أن البرلمان قد درس و ناقش عدة مشاريع قوانين و قضايا تخص هذه السلطات التي هي من اختصاص الجهاز التنفيذي، حيث أن حكومة مانديس فرانس كانت قد سقطت عندما أرادت إحياء قانون 1947.⁽¹¹⁾

كما ناقش البرلمان قضايا حالة الطوارئ، و تعيين وزير مقيم في الجزائر بدل حاكم عام في فيفري 1956. وأما قضية الجيش الفرنسي، فنلاحظ أن هناك تداخلا كبيرا بين السلطات المدنية و السلطات العسكرية، بمقتضى الإجراءات القانونية المتخذة، حيث أن قانون حالة الطوارئ قد منح صلاحيات واسعة للجيش، على حساب السلطات الأمنية الأخرى، وبعدها أدمجت الشرطة في الجيش. وأما القضايا الشائكة بخصوص الجيش فهي زيادة عدد الجنود في الجزائر، وإعلان التعبئة العامة، لدفعات 1953، ثم 1952، و بعدها أحداث رفض التجنيد و العصيان وغيرها.

وبخصوص قضية التعذيب، فيمكن القول أنها هي التي أخذت القسط الكبير في مناقشات النواب، خاصة بعد الشهادات التي قدمت من طرف مجندين في الجيش الفرنسي، و الصحافة و غيرها. رغم أن هذه القضية أثارت منذ 12 نوفمبر 1954، فإن دخولها إلى البرلمان قد تأخر إلى أن بلغت التجاوزات حدا لا يحتمل حتى أصبحت لا تخفى على أحد، مما دفع النواب إلى إنشاء لجنة برلمانية تنتقل إلى الجزائر للتحقيق في ظروف التوقيفات والاعتقالات والحبس والاستجوابات. و أنشئت هذه اللجنة في 13 جويلية 1956.⁽¹²⁾

و حول نفس الموضوع نسجل تدخل النائب لوران كازانوف Laurent Casanova الذي يقدم مثالا عن بشاعة العمليات العسكرية و الانتقام من الشعب الجزائري، و تدخلات روبرت لاکوست R.Lacoste و النائب راي سولت Reille Soult خلال مناقشات مارس 1957 التي أثارت قضايا التعذيب و التي جاءت بعد الشهادات التي أدلى بها الضابط سرفان شرايبر J.J.Servan-Schreiber و الضجة التي حملتها

⁹ Vittoni, Jean-Pierre, Le choix des armes, Algérie 1954-1962, éditions du félin et ARTE éditions Paris 2002, p 221.

¹⁰ Ibid, p 79.

¹¹ Kessel, Patrick, guerre d'Algérie écrits censurés, saisis, refusés 1956-1960-1961, L'harmattan, 2002, p 20.

¹² Ibid, p 121.

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

قضية الصحفي علي بومنجل.⁽¹³⁾ و بعدها رسالة الضابط بول تايجان Paul Teitgen إلى الوزير المقيم في الجزائر التي قرئت أمام نواب البرلمان يوم 12 أبريل 1957، يشرح فيها دوافع إقدامه على الاستقالة حيث يبين فيها أعمال التعذيب الممارسة في مراكز الحبس و الاعتقال، كما وقف عليها بنفسه من خلال خرجاته الميدانية.⁽¹⁴⁾

و الملاحظة الأساسية التي نخرج بها من خلال للبرلمان الفرنسي هو أن هذه القضايا المتعلقة بالجزائر و الثورة، لم تكن تعرض على النواب بصفتها قضية للنقاش بطلب من مجموعة برلمانية معينة أو الحكومة، و لكن كانت تأتي في سياق المناقشات التي تدور حول القوانين المقترحة، و كان ذلك خاصة أثناء مناقشة السلطات الخاصة و قانون الإطار و بالتالي فإن الوضع في الجزائر كان يفرض نفسه فرضا.

كما أن موقف البرلمان لم يتعارض أبدا مع سياسة الحكومة ولم يتم تجميد أو إلغاء أي مشروع حكومي و كأن الحكومة هي التي تزكي البرلمان.

2- الصحافة:

لم تكن الصحافة الفرنسية مهتمة بالأوضاع في الجزائر، ولم تسجل في غالبيتها خطورة الوضع الجديد فيها، و لم تدرك بعد المنعرج الحاسم الذي وصلت إليه هذه البلاد. فكان اهتمامها أكثر بأمور الفن و الانتخابات و الصراع بين الشرق و الغرب و قضايا أوروبا و غيرها من المواضيع السياسية و الاجتماعية.⁽¹⁵⁾ لكن التيار العنيف الذي خلقته الثورة جعل هذه الصحافة تلتفت إليها مرغمة أحيانا و مجبرة أحيانا أخرى.

لقد سبق و أن أشرنا إلى أهمية الصحافة في دراسة الرأي العام، فهي تقدم لنا الرأي العام عند الطبقة السياسية التي تمثلها، و بالتالي فمن خلال دراسة و تحليل بعض العناوين يمكن لنا استنتاج رأي هذه الفئة و موقفها من الثورة الجزائرية. إننا نجد هذا العمل شيقا و لكنه شاق في الوقت نفسه، لأنه من الصعوبة تتبع التغيرات و التطورات التي تمر بها الجريدة الواحدة، و التي تتأثر و تتأقلم مع التحولات و المستجدات خاصة السياسية منها، فهذه جريدة لأكسبريس قد غيرت لهجتها و خطابها عندما أصبح مانديس فرانس رئيسا للحكومة.

قسم المؤرخ الفرنسي بن جامان سطورا الصحافة الفرنسية خلال هذه الفترة إلى ثلاث مجموعات "صحافة النضال"، التي كانت امتدادا للصحافة الفرنسية التي ظهرت أثناء المقاومة، وهي التي تحولت إلى صحافة حزبية مثل ليبيراسيون Libération و فران تيرور Franc-tireur و لومانيتي الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي و جريدة كومبا Combat ممثلة لليسار الاشتراكي و لو بوبلار Le Populaire و غيرها.

¹³ Ibid, p p 137-138.

¹⁴ Ibid, p 140.

¹⁵ محمد مبارك الميلي، الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجلد 2، الجزء 2، طبع و نشر قطاع الإعلام و الثقافة: 1984 ص 24.

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

و "الصحافة الملتزمة"، مثل الشهادة المسيحية Témoignage Chrétien و فرانس أوبسارفاتور France Observateur و لو كانار أونشيني Canard Enchaîné و Le هي صحافة ذات خط فكري واحد تدافع عن قضايا فكرية معينة، و هذا ما جعلها عرضة للمضايقات أكثر من غيرها، حيث تعرض بعض كتابها للمتابعة القضائية، و تعرضت في بعض أعدادها للمصادرة و المراقبة و القص بسبب ما كانت تنشره عن الثورة الجزائرية.

و أما القسم الثالث من هذه الصحافة فهي "الصحافة الشعبية" و أهمها فرانس سوار و باري ماتش و غيرهما.*

و بين هذه الأقسام نجد صحفا أخرى فرضت وجودها مثل جريدة لوموند و جريدة لوفيفارو التي على ما يبدو لم تجد التصنيف المناسب لها بسبب تنوعها و كثرة انتشارها و عدم وضوح مواقفها.

ترى الباحثة الفرنسية ايفون تورين أن المشكل الذي ظهر في الجزائر، كان لابد أن يطرح بعمق و إحساس حتى وقتنا الحاضر، ذلك أن الإعلام ليس كافيا عمقا و شمولاً. حيث كان على الإعلاميين و الصحفيين إتباع الأسلوب العلمي و التحليل العميق، و الابتعاد عن السطحية التي ميزت الصحف اليومية التي اهتمت بتقديم أخبار العنف و الأزمة و الحرب. فهي تقدم جهداً إعلامياً جباراً، لكنه مجرد و عاجل.⁽¹⁶⁾

فمثلما يتطور الرأي العام من مرحلة إلى مرحلة أخرى، فإن تعامل الصحافة الفرنسية هو الآخر قد مر بعده تطورات، وذلك حسب حجم الأحداث، و سياسة الحكومة و تعاملها مع هذه الأحداث و الإجراءات المتخذة كرد فعل عنها. لذلك اختلفت نسبة اهتمام الصحافة بالوضع في الجزائر خلال الثورة؛ إذ نلاحظ ذلك من خلال المساحة المخصصة للخبر المتعلق بالجزائر عموماً أو الثورة بصفة خاصة على صفحات الجرائد. كما يختلف موقع المقال أو الخبر حيث يقدم في مكان غير مؤثر و لا يجلب الاهتمام. إن هذه الخصائص تؤثر على وقع و تأثير ذلك الخبر على القراء. فتعامل الصحافة الفرنسية مع الثورة كان مقتضياً، لكنه أخذ يزداد يوماً بعد يوم و يأخذ مساحات أوسع من ذي قبل خاصة عندما تصاعدت عمليات الثورة و ظهر عجز الحكومات الفرنسية في القضاء عليها. فقد فرضت انتصارات الثورة و إنجازاتها على الحكومة الفرنسية اتخاذ عدة إجراءات خاصة و استثنائية، كانت تحتاج إلى توكيل و تأييد من طرف البرلمان أو الشعب الفرنسي. هكذا أخذ الرأي

العام الفرنسي، يهتم بالوضع في الجزائر و يبدي مواقفه حول ما يجري هناك . يبدو لنا من الوهلة الأولى أن هذه الجرائد و المجالات كانت تختلف في طريقة تقديمها للخبر المتعلق بالجزائر سواء من حيث الشكل أو المضمون، لكنها في الجوهر تتفق

* حوار أجري مع المؤرخ بن جمان سطورا من طرف Odile Ambry يوم 29 نوفمبر 2000، منشور على موقع انترنت: Tocsin Vous sonne les cloches.htm
16 ايفون تورين، لمحّة حول الاتجاه الفكري في فرنسا خلال حرب الجزائر، الأصالة، مجلة ثقافية شهرية، وزارة التعليم و الشؤون الدينية، العدد 33 ماي 1976، ص ص 72-73.

أ.أحمد منغور —الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

تمام الاتفاق، لأنها كلها تعاملت في بداية الأزمة مع الجزائر على أنها قطعة فرنسية بل هي فرنسا، ثم بدأت نظرتها تتطور شيئا فشيئا إلى أن أصبح الكثير منها يعترف بالأمة الجزائرية و كيانها و تركيبها المختلف عن مقومات الأمة الفرنسية. إن هذا التطور الذي ميز الصحافة الفرنسية أو غالبيتها إنما يندرج ضمن السياق العام لتطور المواقف من الجزائر أي: من الجزائر - الفرنسية إلى الجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي وصولا إلى الاعتراف بالجزائر الجزائرية.

و من أهم الجرائد الفرنسية التي اهتمت بتطورات الأزمة الجزائرية أكثر نجد أولا جريدة لومانيتي، وهي لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي و التي عرفت بخطها المعادي للاستعمار، حيث تعرضت للمصادرة 27 مرة و توبعت قضائيا 150 مرة بسبب الأخبار التي نشرتها و المتعلقة بالثورة الجزائرية.⁽¹⁷⁾

و ثانيا جريدة لوموند، الجريدة الإخبارية المتنوعة التي تتميز بالجدية و مقالاتها الوثائقية و نخبوية هيئة تحريرها الملتفة خاصة حول مؤسسها (هوبير-بوف-ميري) Hubert-Beuve-Méry التي قدرت نسبة توزيعها خلال الثورة الجزائرية بحوالي 40%.⁽¹⁸⁾

لقد كانت لوموند من بين الجرائد التي تعرضت أكثر للقص و المصادرة و منع توزيعها في الجزائر بسبب الأخبار التي نقلتها عن الثورة. كان موقفها من الأحداث في الجزائر يتميز بالتساؤل عن الحلول و الإجراءات الواجب القيام بها في الجزائر، و بعدها اتجهت إلى تقديم الحل السياسي للخروج من الأزمة الجزائرية و رغم ذلك فإنها إنتقدت الحرب بشيء من الحذر، و لكنها كانت جريئة في نشر مقالات و وثائق هامة مثل: رسالة الجنرال باري دي لا بولاردية Paris de la Bolardière، و تقرير لجنة حماية الحقوق و الحريات الفردية، و كتاب بيار هنري سيمون و غيرها من المواضيع و الوثائق. ملتزمة بذلك نشر الحقائق لإنارة الرأي العام الفرنسي.⁽¹⁹⁾

ثالثا: جريدة لوفيجارو التي تعتبر هي الأخرى جريدة شعبية، تتميز بأكاديمية جهاز تحريرها واحترافيته العالية، كما أنها ثبتت على الخط الذي كانت تنتهجه و بقيت وفية للأخبار و الأحداث في افتتاحياتها، و هي بذلك ذات مضمون متنوع، و سياسية معتدلة للغاية.⁽²⁰⁾

إلى جانب أسبوعية الشهادة المسيحية Témoignage chrétien التي لا يمكن إهمالها في معرض الحديث عن الصحافة الفرنسية بسبب طبيعة مواضيعها الفكرية التي تطرح إشكالات في شكل تساؤلات فلسفية فهي متميزة بمستوى فكري راقى جدا، ففي عددها الصادر يوم 12 نوفمبر 1954 مثلا، عندما قدمت الوضع في الجزائر جاء في صيغة سؤال: ماذا يحدث في الجزائر؟ فهي لا تقوم بنقل الوقائع و الأحداث

¹⁷ Nadja Bouzeghrane, *la légende d'un siècle*, El Watan, N° 4074 du 19 avril 2004.

¹⁸ بيبير ألبير، *الصحافة*، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي دمشق: 1976، ص 104.

¹⁹ Jaques Thibau, *Le monde histoire d'un journal*, Jean Claude Simoen, Paris 1978 p 327-334.

²⁰ بيبير ألبير، المرجع السابق، ص 103.

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

بطريقة إخبارية وإنما قامت بتحليل الأوضاع في الجزائر و استخراج العوامل التي أدت إلى الانفجار. تظهر على صفحاتها عناوين جيدة لمواضيع ذات بعد نظر عميقة، منها مثلاً ما نجده في عدد مارس 1956، تحت عنوان: "التفاوض مع الجزائر" وعنوان آخر لمقال صدر في أبريل 1956 في وصف الحرب في الجزائر، أنها ليست الحرب القذرة، كما أنها ليست حرباً مقدسة ... فهي بذلك أثارت مواضيع كانت سابقة لأوانها مثل المفاوضات و حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و غيرها من المواضيع حول الثورة الجزائرية.⁽²¹⁾

و إلى جانب الشهادة المسيحية كجريدة أسبوعية، نذكر جريدة باري ماتش Paris Match، و هي الأسبوعية المصورة الأولى في فرنسا و التي استطاعت أن تأخذ مكاناً خاصاً في فرنسا بسبب أسلوبها في تغطية الأحداث، حيث حاولت متابعة الثورة الجزائرية و نقلها إلى الرأي العام الفرنسي عن طريق الصورة. رغم أن الخبر الذي تقدمه يكون قد استهلك من طرف الجرائد اليومية إلا أن الصورة تعطيه نكهة أخرى فيحيا و يصبح مواكبا للتطورات. و من أهم الصور التي عرضتها الجريدة و أحدثت بها زلزالاً عنيفاً في فرنسا هي صور الثماني عشر ضحية من المجندين الفرنسيين، الذين قتلوا على يد جيش التحرير الوطني في منطقة البرواقية، حيث أمكن لأهلهم التعرف عليهم عن طريق هذه الجريدة و ذلك في ماي 1956 و قدمت تلك الصور تحت عنوان: "فرنسا مجروحة"⁽²²⁾

هذا إلى جانب مواضيع أخرى جاءت بها الجريدة، بفضل التحقيقات التي كان يقوم بها مراسلوها في قلب الأحداث، في الجزائر و التي شددت اهتمام الرأي العام الفرنسي أكثر فأكثر بالثورة الجزائرية.

هذه عينة صغيرة من الجرائد الفرنسية التي حاولنا التدليل بها على الحيز الذي أخذته و احتلته الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية و بالتالي تأثير هذه الصحافة على الرأي العام الفرنسي. حيث أن الحيز الصغير الذي خصصته هذه الجرائد لأحداث الثورة الجزائرية، هو الذي جعل اهتمام الرأي العام ضعيفاً و غير مبال و محدوداً في بداية الثورة وهذا ما تبينه لنا نسب نقل بعض الجرائد للأخبار عن الجزائر، حيث خصصت جريدة لومانيتي خلال شهر نوفمبر و ديسمبر سنة 1954 حيز 0.29% فقط من مساحتها و هي الجريدة التي كانت تهتم أكثر بالجزائر منذ 1945؛ في حين أن الجرائد الأخرى كانت قد خصصت في نفس الفترة ما لا يقل عن 02%، لكن شيئاً بدأت تلك النسب في التصاعد لتصل في المعدل العام إلى 10%. و تبقى هذه الأرقام نسبية بسبب اختلاف أحجام و شكل الجريدة.⁽²³⁾

3- استطلاعات الرأي:

²¹ إيفون تورين، المرجع السابق، ص 72-75.
²² Chominot Marie, **le film de la guerre, les débuts de la guerre d'Algérie dans l'hebdomadaire illustré Paris-Match Nov54-Jui56**, in la guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie, (sous la direction de), Mohamed Harbi et Benjamin Stora, éditions Robert Laffont Paris 2004, p 592.
²³ Gautier Anne, **l'opinion publique métropolitaine et la guerre d'Algérie Nov. 54 jan 56**, p 21.

لم تكن عمليات سبر الآراء و استطلاعات الرأي العام، تمارس بالشكل الذي توجد عليه حاليا خلال الخمسينات بصفة عامة، بل كان مجالها محدودا، و إجراءاتها خلال فترات متباعدة جدا، حتى أن نتائجها لم تكن لتلقى اهتمام الصحف و الدوائر الحكومية و رجال السياسة. لكن هذا الوضع بدأ يتغير منذ الستينات.

وكان المعهد الفرنسي للرأي العام هو المعهد الوحيد آنذاك، و لذلك فإن أغلب الأرقام و الإحصاءات المقدمة صادرة عن هذا المعهد، ومأخوذة من المجلة التي يصدرها و هي مجلة Sondage.⁽²⁴⁾

انطلاقا من ذلك لم يكن اهتمام عمليات سبر الرأي خاصة و مركزة على الجزائر أثناء اندلاع الثورة و إنما جاء في سياق الاهتمام بشؤون المستعمرات و مصير الإمبراطورية الفرنسية. ففي سبتمبر 1953 كان حوالي 02% من الفرنسيين فقط، يعتبرون أن مشاكل الاتحاد الفرنسي هي أهم مشاكل البلاد، رغم أن الحرب كانت دائرة في "الهند الصينية" منذ ست سنوات. كما عبرت أغلبية الشعب الفرنسي عن ارتياحها سنة 1954 عندما تم التوقيع على اتفاق السلام في الهند الصينية من طرف حكومة مانداكس فرانس، واعتبر ذلك بأنه أحسن ما يمكن التوصل إليه بخصوص هذه الأزمة.⁽²⁵⁾

إذن بعد هذه التطورات في الهند الصينية شعر الرأي العام الفرنسي بالإهانة، وظهر انقسام كبير حول مستقبل الاتحاد الفرنسي، و الحال كذلك اصطدم بمشكل آخر والمتمثل في انفجار الثورة الجزائرية.

لكن من خلال الرأي السابق القائل بأن اتفاق السلام في الهند الصينية هو أحسن ما يمكن التوصل إليه، يدل على أن جانبا كبيرا من الشعب الفرنسي قد شعر بالارتياح لنهاية هذه الأزمة و بهذه الطريقة المشرفة إلى حد كبير، لأن الجزء الأكبر كان لا يؤيد استمرار التواجد الفرنسي في المستعمرات الآسيوية لأنه يهدد الاتحاد الفرنسي. هذا الاتحاد الذي أصبح مهددا أيضا في المحميات بالمغرب العربي، التي أصبح وضعها متوترا، بعد تحية السلطان الشرعي محمد بن يوسف في المغرب الأقصى، و تولية محمد بن عرفة على العرش، هذا الوضع ولد غضبا شعبيا، سرعان ما تحول إلى ثورة ضد الاستعمار الفرنسي. و نفس الظروف في تونس، حيث اتجهت الحركة الوطنية إلى التصعيد باستعمال السلاح.

حول تلك التطورات عبر الرأي العام الفرنسي، من خلال العينات المختارة لسبر الرأي، منهم حوالي 16 % عبروا عن تأييدهم للاستقلال التام للمغرب الأقصى و حوالي 17% بالنسبة لتونس. بينما عبر حوالي 15% عن مساندتهم منح تونس الاستقلال الذاتي مع الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية فيها، في حين عبر حوالي 13 % عن نفس الخيار بالنسبة للمغرب. و تبعا لذلك عبر حوالي 35 % من الفرنسيين

²⁴ Duquesne Jacques, *pour comprendre la guerre d'Algérie*, éditions Perrin 2001 et 2003. p 285.

²⁵ Ibid, p 286.

أ. أحمد منغور — الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

المستجوبين على أن كل شعوب الإتحاد الفرنسي سوف تتجه إلى قطع علاقاتها نهائيا مع فرنسا.⁽²⁶⁾

و في سبتمبر 1954 أصبح حوالي 30 % من الفرنسيين يعتبرون أن شمال إفريقيا و الهند الصينية هي أهم المشاكل التي يعاني منها الإتحاد الفرنسي . لا يمكن تفسير هذه التوجهات التي أخذها الرأي العام الفرنسي إلا من خلال الصحافة الصادرة آنذاك و من خلال نشاط الأحزاب السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الفرنسي، حيث نلاحظ أن هذه التوجهات لم تأخذ مكانا واسعا على صفحات الجرائد و المجلات و في التجمعات الحزبية و أثناء الحملات الانتخابية و نستنتج أنها كانت تؤسس لرأي عام في طور التشكل و التبلور .

كان يبدو أن الرأي العام الفرنسي على اطلاع أكثر بما يجري في الجزائر أكثر من اطلاعه على الأحداث في الهند الصينية و في تونس و المغرب، و يعود ذلك إلى خصوصية الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا. فبعد مرور عام من اندلاع الثورة و بالتحديد في ديسمبر 1955 عبر حوالي 20 % من الفرنسيين أن ما يجري في الجزائر هو أهم مشكلة تعاني منها الحكومة الفرنسية.⁽²⁷⁾

إن تفسير نسبة 20% يمكن أن يعود إلى التطمينات التي قدمتها الحكومة على لسان رئيس المجلس السيد مانداس فرانس ووزيره فرانسوا ميثران، اللذين وصفا عمليات الثورة بالفعل الإرهابي الخارج عن القانون من تنفيذ قطاع الطرق والفلاقة، فهي لا تعدو إلا أن تكون عمليات معزولة سوف يتم القضاء عليها بسرعة و أن الحكومة سوف لن تدخر جهدا في الدفاع على مصالح فرنسا وحماية ممتلكات الفرنسيين في الجزائر، وهنا يجب الإشارة إلى حالة الارتياح التي ميزت الرأي العام الفرنسي من الوضع في الجزائر و الذي تميز بالهدوء والاستقرار منذ 1945.

بعد تصاعد انتصارات الثورة التي تدل عليها أحداث صيف 1955، ازداد اهتمام الفرنسيين بالجزائر و أصبح لا يصدر عدد من الصحف الفرنسية دون أن يتعرض للأوضاع في المستعمرة الخاصة. ففي أكتوبر أجري سبر جديد للرأي حول الطريقة المؤدية إلى حل المشكلة في الجزائر، فعبر 47 % من المستجوبين أنهم مع بقاء الوضع الإداري و القانوني للجزائر كما هو عليه و يؤيدون سياسة الحكومة في تعاملها مع أحداث الجزائر. بينما عبر 26 % منهم أنه من الضروري

تغيير طريقة التعامل مع المشكلة الجزائرية و الإسراع في إيجاد طريقة جديدة أكثر فعالية.

لم تختلف نتائج استبيان جديد في أبريل 1956 عن نتائج الاستبيان السابق، حيث ساند 40% القانون الخاص بالجزائر الفرنسية المقسمة إلى ثلاث عمالات تابعة مباشرة إلى فرنسا.⁽²⁸⁾

²⁶ Charles Robert Ageron, *L'évolution de l'opinion publique française face à la guerre d'Algérie*, Revue d'études historiques, université d'Alger, institut d'histoire, n° 09, 1995 pp 02-03.

²⁷ Duquesne Jacques, op.cit p286.

²⁸ Charles Robert Ageron, *L'évolution de l'opinion publique française face à la guerre d'Algérie*, in Le Retentissement de la révolution algérienne, sous la direction de Mohamed Touili, Centre National d'Etudes Historiques, colloque international d'Algérie (24-28 novembre 1984) ENAL-GAM, p p 163.

لقد جاءت هذه الاستطلاعات في ظرف تميز بتسارع الأحداث و منها خاصة أحداث 20 أوت 1955 و إعلان الحكومة الفرنسية عن إجراء جديد يوم 24 أوت يتمثل في استدعاء جزء من جنود الاحتياط و عدم تسريح الدفعات المجندة و التي انقضت مدة خدمتها. هكذا بدأت الثورة الجزائرية تدخل إلى عمق المجتمع الفرنسي الذي بدأ يأخذ وعيا اتجاهها. إن هذا الإجراء كان الأكثر تأثيرا على الرأي العام من الصحافة التي كانت موجهة لفئات معينة من المجتمع بينما التجنيد كان يعني جميع الفئات الاجتماعية.

هذا لا ينقص من دور الصحافة التي كانت بعضها جريئة في نشر مواضيع و أخبار و تحقيقات ساخنة مثل صحيفة فرانس أوبسارفاتور التي نشرت نص المقابلة التي أجراها الصحفي روبر بارا مع أحد قادة الثورة و هو عمر أوعمران في سبتمبر 1955، الذي خلف ردود فعل قوية خاصة من طرف الحكومة التي اتهمت الصحافة على لسان وزير الداخلية بورجيس مونوري بأنها تروج للخارجين عن القانون وتقدمهم على أنهم يمثلون الشعب الجزائري. لكن ذلك لم يوقف كتابات بارا الجريئة، حيث نشر مقالا جديدا على أعمدة الشهادة المسيحية تحت عنوان: "فاوضوا أو حققوا السلام في الجزائر"..⁽²⁹⁾

لقد قلنا أن هذه المواضيع جريئة و سابقة لأوانها بالنظر إلى سياسة الحكومة و طريقة التعامل مع الوضع الجديد في الجزائر لكن في الوقت نفسه لم يكن موضوع التفاوض من الطابوهات لأنه سرعان ما طرح للاستقصاء من خلال الاستطلاع الجديد في أبريل 1956 الذي طرح السؤال الآتي: "إذا تدهور الوضع أكثر و لم يكن أمام فرنسا سوى خيارين هما التفاوض مع الخارجين عن القانون من أجل منح الاستقلال للجزائر أو القضاء على هذا التمرد باستعمال كل الوسائل العسكرية، فماذا تختار؟" و كانت النتائج تدل على انقسام واضح في الرأي العام الفرنسي، حيث حصل الخياران على نفس النسبة و قدرت بـ 39 %. بينما امتنع 22 % عن الإجابة. و في جويلية من نفس السنة تغيرت النتائج و أصبح حوالي 45 % من الفرنسيين يؤيدون المفاوضات من أجل الاستقلال في حين أيد حوالي 23 % الحل العنيف في القضاء على الثوار، مع امتناع حوالي 20 % عن الإجابة و حوالي 12 % كانت إجاباتهم متنوعة.

و هكذا فرغم الطابع النسبي لهذه النتائج فإنها تدل على أن غالبية الفرنسيين أصبحت تؤيد حل التفاوض مع قادة الثورة من أجل إيجاد مخرج للمشكلة بما يرضي الطرفين، يتأكد ذلك من خلال استطلاعات أخرى أجريت في نفس السنة و منها رأى حوالي 25 % من الفرنسيين أنه خلال الخمس سنوات المقبلة (بعد 1956) فإن الجزائر لن تبقى فرنسية، مقابل 31 % رأوا أنها سوف تبقى كذلك. و بعد استطلاع آخر تغيرت النتائج و أصبح حوالي 28 % يتوقع التصور الأول و حوالي 19 % مع التصور الثاني. و يعلق المؤرخ شارل روبير أجرون على ذلك: "أنها نتائج فعلية و

²⁹ رضا مارك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ت فارس غصوب، - ط1، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار-الجزائر- و دار الفارابي- بيروت: 2003، ص 30.

أ.أحمد منغور —الرأي العام الفرنسي وعلاقته بالجزائر خلال السنوات الأولى من الثورة التحريرية.

حقيقية"، رغم أن الصحافة لم تعلق على صحتها و لم توليها اهتمامها، تتأكد صحتها من خلال رفض الفرنسيون للضرائب الإضافية الموجهة للنفقات في الجزائر، حيث عبر عن ذلك حوالي 51 %، وهي أغلبية ساحقة، كما رفض حوالي 48 % من المستجوبين إرسال الشباب الفرنسي إلى الحرب في الجزائر، و رفض حوالي 49 % في استبيان آخر إرسال دفعات إضافية من المجندين لتدعيم الجيش الفرنسي الذي تورط في حرب الجزائر وأما خيار التعاون بين الجزائر وفرنسا فقد حصل على نسبة مرتفعة جدا قدرت بـ58 %.⁽³⁰⁾

هكذا يظهر جليا أن تسارع الأحداث الداخلية و الخارجية كان له الأثر الكبير في زيادة اهتمام الرأي العام الفرنسي بالثورة الجزائرية و منها فشل العدوان الثلاثي على مصر الذي أكد للفرنسيين جميعهم إفلاس النظام الاستعماري و زيادة الاقتناع بأن الحل الأمثل هو المفاوضات و رفض الحلول غير القابلة للتطبيق و التي مازالت الحكومة متمسكة بها مثل مشروع الإدماج الذي تجاوزه الأحداث. ففي جويلية 1957 عبر حوالي 57 %من الفرنسيين أنه يتعين على الحكومة الإسراع في إقامة مفاوضات مع قيادة المتمردين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، هذا رغم اختلاف هؤلاء حول طبيعة الحلول المقترحة في المفاوضات، حيث رأى 36 % منهم ضرورة إبقاء الارتباط بين البلدين و حوالي 34 % يؤيدون تطبيق الحكم الذاتي و حوالي 18 % يقترحون الاستقلال التام. و كان الاتفاق بين الجميع على رفض التدخل الأجنبي و لو بالوساطة، في القضية لأنها شأن داخلي، سواء من طرف تونس أو المغرب أو حتى الأمم المتحدة.⁽³¹⁾

و إذا كان يبدو أن أغلبية الفرنسيين ما زالوا متمسكين بالجزائر و ضرورة إبقاء الارتباط معها خاصة ما بين 1954-1958 و هذا بدافع التعاطف و التضامن مع الفرنسيين في الجزائر، فإنهم لا يخفون تدميرهم من السياسة المتبعة في التعامل مع المشكلة الجزائرية من طرف جميع الحكومات المتعاقبة التي أدت إلى تعفن الوضع أكثر بسبب خضوعها لضغوطات الكولون في الجزائر.

³⁰ Charles Robert Ageron, op.cit p 163.

³¹ Duquesne Jacques, op.cit p 287.